أولا : ان البيان الحكومي الذي أطلق عليه اسم الميثاق الوطني خال تماما من أية اشارة قريبة أو بعيدة الى مثل هذا المعنى الانعزالي .

ثانيا : ان البيان الوزاري قد صدر عام ١٩٤٣ وهو العام الذي انطلق فيه لبنان لاول مرة في تاريخه الحديث الى المجال العربي . فلا يعقل ان يكون البيان الذي كان فاتحة انخراط لبنان في الدنيا العربية ذا روح انعزالية .

ثالثا : خرج البيان الى النور والوحدة الاقتصادية والعسكرية تامة كاملة بين لبنان وسوريا ، ومجرد سكوته عن هذه الوحدة هو موافقة ضمنية عليها . فكيف اذا عرفنا ان في البيان المذكور مقاطع صريحة بوجوب دعم هذه الوحدة وتقويتها !

هذا هو في رأيي المفهوم الصحيح للميثاق . ولكن هذا المفهوم لا يكتمل معناه الا اذا درسناه على ضوء التطورات التاريخية التي أخرجته الى الوجود .

بعد الحرب العالمية الاولى قررت فرنسا أن توسع حدود لبنان الصغير لتتألف من المناطق التالية : سنجق لبنان ، أي جبل لبنان ، مدينة بيروت ، سنجق طرابلس ، قضاء صيدا وقضاء صور ، أقضية حاصبيا وراشيا والبقاع وبعلبك .

وفي ٣٠ آب ١٩١٩ أصدر المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو مرسوما بتأليف الكيان اللبناني على الشكل المذكور وأعلنه في حفلة رسمية يوم أول أيلول ١٩١٩ مناديا بقيام دولة لبنان الكبير .

والاتجاه الذي ساد في أوساط المناضلين ضد الانتداب الفرنسي هو عدم الاعتراف بالحدود اللبنانية التي عينها الجنرال غورو باقامة دولة لبنان الكبير . وكان هذا التنكر يقوم بالدرجة الاولى على أساسين :

الاول ، أساس قانوني ، قوامه ان فرنسا لا تملك قانونا حق تعديل حدود جبل لبنان والحاق أقضية سورية بالاصل له . ذلك لأن صك الانتداب الذي ترتبط به فرنسا تجاه عصبة الامم لا يسمح لفرنسا بأن تخلق دولة جديدة . بل تنحصر صلاحيتها بتأهيل شعبي جبل لبنان وسوريا للاستقلال . ففرنسا ، اذ خلقت دولة لبنان الكبير ، انما ارتكبت مخالفة قانونية فاحشة .

أما الاساس الثاني الذي أقام عليه المناضلون ضد الانتداب تنكرهم للكيان اللبناني الجديد ، فقد كان ديمقراطيا يتعلق بحق الجماعات في تقرير مصيرها . ان فرنسا لم تستشر أبناء الاقضية التي ضمت الى جبل لبنان قبل أن تضمها . ولذلك ، فان تصرفها غير ديمقراطي ولا يربط الشعب الذي لم تستشره باحترام الحدود التي عينها قرار الجنرال غورو .

وبقي منطق الحركة في كل من سوريا ولبنان كذلك حتى عام ١٩٣٦ وهي المدة التي بلغت فيها الحركة النضالية درجة ملحوظة من النضج والرقي . في تلك المدة خف تركيز الحركة الوطنية على كل من الاساسين القانوني والديمقراطي ليحل محلهما أساس ثالث هو : كيان لبنان حر من النفوذ الاجنبي (لا قاعدة ولا معاهدة ، لا امتياز ولا مركز ممتاز) يعمل ضمن المجموعة العربية في ظل وحدة اقتصادية وعسكرية مع الجمهورية السورية ، هذه الوحدة التي كانت أيام التفكير بالميثاق قاعدة لسياسة الدولة وحقيقة قائمة راهنة .

بين القانون والواقع

الصفة الاولى التي يتميز بها الاساس الجديد هي أنه ينطلق من الواقع ، لا من